

Distr.: General  
27 November 2013  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال  
الحكمة الدولية لحاكمة الأشخاص المسؤولين عن  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي  
ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهتان من  
الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالتين المرفقتين المؤرختين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر  
(المرفق الأول) و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (المرفق الثاني) الواردين من القاضي  
ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويطلب القاضي ميرون في رسالتيه تمديد فترة عمل ١٤ قاضيا دائما من قضاة الدائرة  
الابتدائية ودائرة الاستئناف، وثلاثة قضاة مخصصين في الدائرة الابتدائية للمحكمة، وذلك  
حتى التواريخ الواردة في الرسالتين أو حتى الانتهاء من القضايا التي كلفوا بها أو التي  
سيكلفون بها، أيهما أقرب.

وأشير إلى أنه عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨١ (٢٠١٢) ومقرر الجمعية العامة  
٤١٧/٦٧، من المقرر أن تنتهي فترة الولاية الحالية لقضاة دائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية  
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. غير أنه يتضح من جدول المحاكمات والاستئنافات  
المستكملين المرفقين برسالتي القاضي ميرون أن القضايا التي كُلف بها هؤلاء القضاة أو التي  
سيكلفون بها لن تُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ولذلك، من الضروري تمديد فترة ولاية  
هؤلاء القضاة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.



والجمعية العامة ومجلس الأمن مختصان بالنظر في هذه الطلبات والبت فيها. وبناء على ذلك، أكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن إلى الرسالتين الواردين من القاضي ميرون.

(توقيع) بان كي - مون

## المرفق الأول

### رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٨١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي قرر فيه مجلس الأمن، في جملة أمور: (أ) تمديد فترة عمل قضاة المحكمة الدولية الدائمين، الأعضاء في دائرة الاستئناف، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو حتى إنجاز القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب؛ و (ب) تمديد فترة عمل قضاة المحكمة الدولية الدائمين في الدوائر الابتدائية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو حتى إنجاز القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب؛ و (ج) تمديد فترة عمل قضاة مخصصين معينين في الدوائر الابتدائية للمحكمة الدولية، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو حتى إنجاز القضايا التي كلفوا بالنظر فيها، أيهما أقرب.

وفي هذه الرسالة، أود أن أوجه عنايتكم إلى ضرورة تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين والقضاة المخصصين العاملين في المحكمة. وتُلمس حالات التمديد الواردة أدناه بناء على الجدولين المرفقين للمحاكمات والاستئنافات وبالرجوع إليهما، وهما يتضمنان توقعات عن إنجاز المحاكمات والاستئنافات المتبقية للمحكمة (انظر الضممتين الأولى والثانية)<sup>(أ)</sup>. وتتجاوز حالات التمديد هذه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التاريخ المستهدف الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وكما ورد في تقارير سابقة مقدمة إلى مجلس الأمن عن استراتيجية الإنجاز، رغم الجهود المستمرة التي تبذلها المحكمة، سينشأ عن التأخر في إلقاء القبض على بعض المتهمين وعن مصاعب أخرى عدم قدرة المحكمة على إنجاز جميع أعمالها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤<sup>(ب)</sup>.

### القضاة الدائمون

يُلمس تمديد فترة ولاية القاضي التالي اسمه إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ أو حتى الانتهاء من المحاكمات في القضايا التي كلف بها أو التي سيكلف بها:

(أ) في حال توقع صدور حكم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه من سنة معينة في آخر قضية من المنتظر أن يكلف بها القاضي أو سيكلف بها، يُطلب تمديد حتى تموز/يوليه من تلك السنة. وفي حال توقع صدور حكم في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر من سنة معينة في آخر قضية من المنتظر أن يكلف بها القاضي أو سيكلف بها، يُطلب تمديد حتى كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة.

(ب) انظر مثلاً S/2013/308، المرفق الأول، الفقرتان ٣١ و ٥١؛ و S/2012/847، المرفق الأول، الفقرتان ٣٠ و ٤٤؛ و S/2012/354، المرفق الأول، الفقرتان ٢٩ و ٤٥؛ و S/2011/716، المرفق الأول، الفقرة ٤١.

القاضي أنطونيوتي (فرنسا)

ويُلتمس تمديد فترة ولاية القضاة التالية أسماؤهم، إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أو حتى الانتهاء من المحاكمات في القضايا التي كلفوا بها أو التي سيُكلفون بها، أيهما أقرب:

القاضي كوون (جمهورية كوريا)

القاضي هول (جزر البهاما)

القاضي موريسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

القاضي دلفوا (بلجيكا)

ويُلتمس تمديد فترة ولاية القضاة التالية أسماؤهم، إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ أو حتى الانتهاء من المحاكمات في القضايا التي كلفوا بها أو التي سيُكلفون بها، أيهما أقرب:

القاضي فلوغه (ألمانيا)

القاضي أوري (هولندا)

القاضي مولوتو (جنوب أفريقيا)

ويُلتمس تمديد فترة ولاية القضاة التالية أسماؤهم، إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ أو حتى الانتهاء من المحاكمات في القضايا التي كلفوا بها أو التي سيُكلفون بها، أيهما أقرب:

القاضي ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)

القاضي أغيبوس (مالطة)

القاضي روينسون (جامايكا)

القاضي بوكار (إيطاليا)

القاضي ليو (الصين)

#### القضاة المخصصون

يُلتمس تمديد فترة ولاية القضاة التالية أسماؤهم، إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أو حتى الانتهاء من المحاكمات في القضايا التي كلفوا بها أو التي سيُكلفون بها، أيهما أقرب:

القاضي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

القاضي لاتانزي (إيطاليا)

القاضي بيرد (ترينيداد وتوباغو)

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها لكي ينظر فيها<sup>(ج)</sup>.

(توقيع) ثيودور ميرون

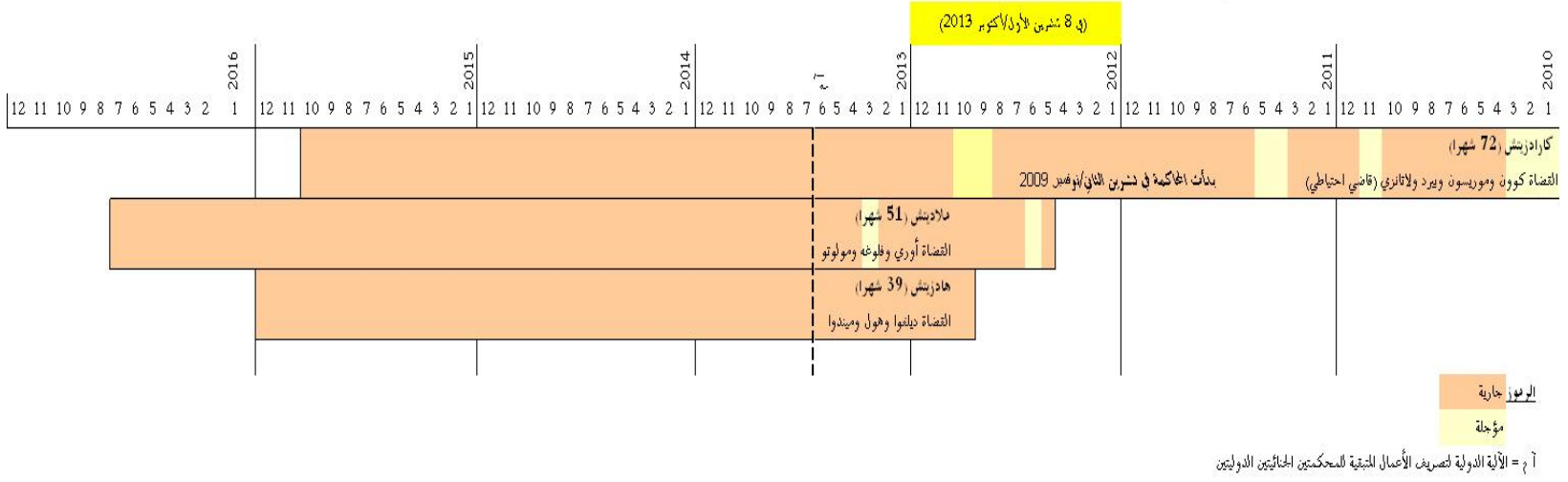
رئيس المحكمة

---

(ج) أشير إلى أن هذا الطلب يستند إلى أحدث توقعات أعدتها المحكمة في ما يتعلق بإنجاز المحاكمات والاستئنافات الجارية. غير أن هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار تنحية القاضي فريدريك هاروف التي قد تسبب في تأخيرات إضافية في القضية التي كان مكلفا بها، وربما في قضايا أخرى على حد سواء. وسيجري الإبلاغ في الوقت المناسب عن أي أثر ناجم عن هذه التنحية على مواعيد الإنجاز المتوقعة للمحاكمات والاستئنافات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشمل هذا الطلب القاضي الإضافي الذي ستنخبه الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر. ورهنا بأحكام هذا الانتخاب، قد توجه رسالة تكميلية تلتمس تمديد فترة ولاية ذلك القاضي.

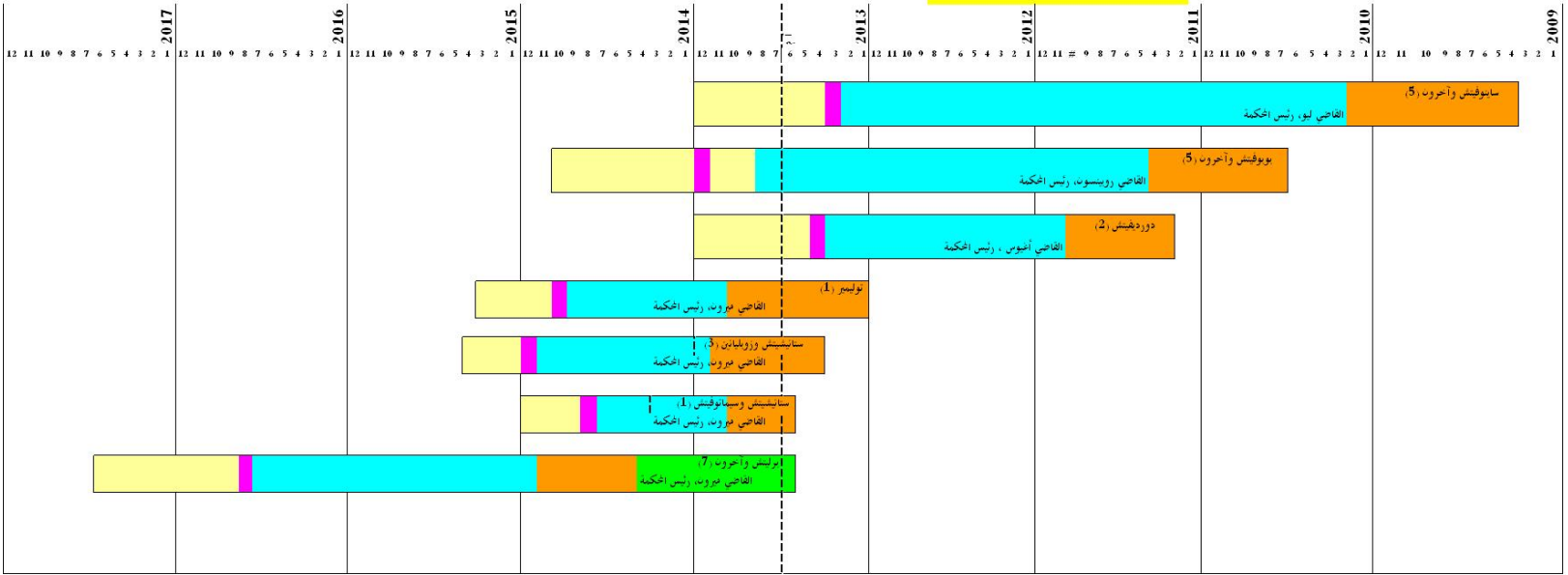
# الضميمة الأولى

جدول الأحكام في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة



ملاحظة لا يوجد حاليا توتج في ما يتعلق بصدور حكم الدائرة الابتدائية في قضية فيغيبالي بسبب التغيرات التي طرأت مؤخرا على تشكيل هيئة المحكمة.

جدول الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا  
(في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013)



الرموز:

إحالة
وثيقة نهائية
جلسة استماع
محاكمة الحكم
تريفة تجريبية

(عما في ذلك الوقت المخصص لتقديم الإحطار بالاستئناف)

التمديد ناتج عن ضرورة ترحمة حكم المحكمة الابتدائية وفقاً للمعيار الذي يعلون أنفسهم ولا يحدثون الإثباتية وأعضاء المحكمة المظن بالترسية)

برلينش: ترحمة حكم المحكمة الابتدائية إلى الإثباتية: 10 شهر - تجري تنفيذ جدول لتتالي فترة الترحمة لتحريره الإحالة المثالية لصدور الحكم إلى حد أدق.

بشيشلي: ترحمة حكم المحكمة الابتدائية إلى التمرية/الترسية/الذكروية: 15 شهر.

آ = الآلية الدولية لتسريع الأفعال المتبقية للمحكمتين المائلتين الدولتين  
ملاحظة: بشر الرقم الموجود بين قوسين إلى عدد مقدسي الاستئناف.

## المرفق الثاني

### رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

يشرفني أن أشير إلى انتخاب القاضي كوفي كوميليو أ. أفاندي (توغو) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قاضيا دائما في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ووفقا لمذكرتكم (A/68/539)، تستمر فترة ولاية القاضي أفاندي إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وقد تُمدد. وبالنظر إلى ضيق الوقت المتبقي لانتهاؤ فترة ولاية القاضي أفاندي، فإنني أقدم طلبا لتمديدتها حتى قبل أدائه اليمين رسميا بصفته قاضيا في المحكمة الدولية.

وفي رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ التي طلبت فيها تمديد فترة ولاية قضاة المحكمة، بينت أن طلباتي تستند إلى التواريخ المتوقعة لصدور أحكام المحكمة<sup>(١)</sup>. وعلى نفس الأساس، وبالإشارة إلى جدول المحاكمات والاستئنافات المرفق بهذه الرسالة (انظر الضميتين الأولى والثانية)، أود أن أطلب من مجلس الأمن تمديد فترة ولاية القاضي أفاندي حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، أو حتى الانتهاء من القضايا التي سيكلف بها، أيهما أقرب.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقيها لكي ينظر فيها.

(توقيع) ثيودور ميرون  
رئيس المحكمة

---

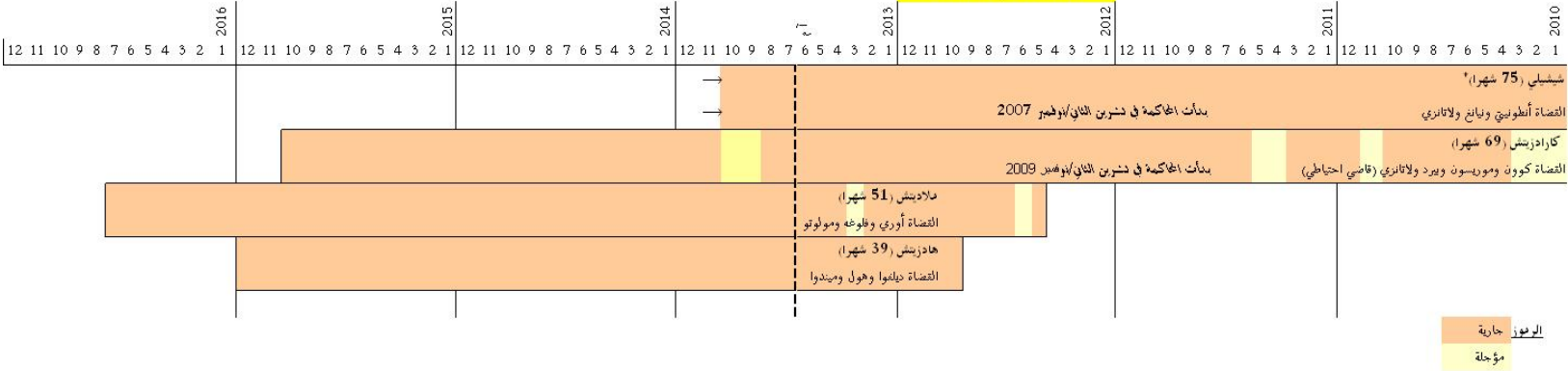
(١) أشير إلى أنه في رسالتي المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حددت الصيغة التالية كمبدأ يوجه طلباتي المتعلقة بتمديد فترة ولاية القضاة: في حال توقع صدور حكم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه من سنة معينة في آخر قضية من المنتظر أن يكلف بها القاضي أو كلف بها، يُطلب تمديد حتى تموز/يوليه من تلك السنة. في حال توقع صدور حكم في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر من سنة معينة في آخر قضية من المنتظر أن يكلف بها القاضي أو كلف بها، يُطلب تمديد حتى كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة.



# الضميمة الأولى

جدول اتحاكمات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

(في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)

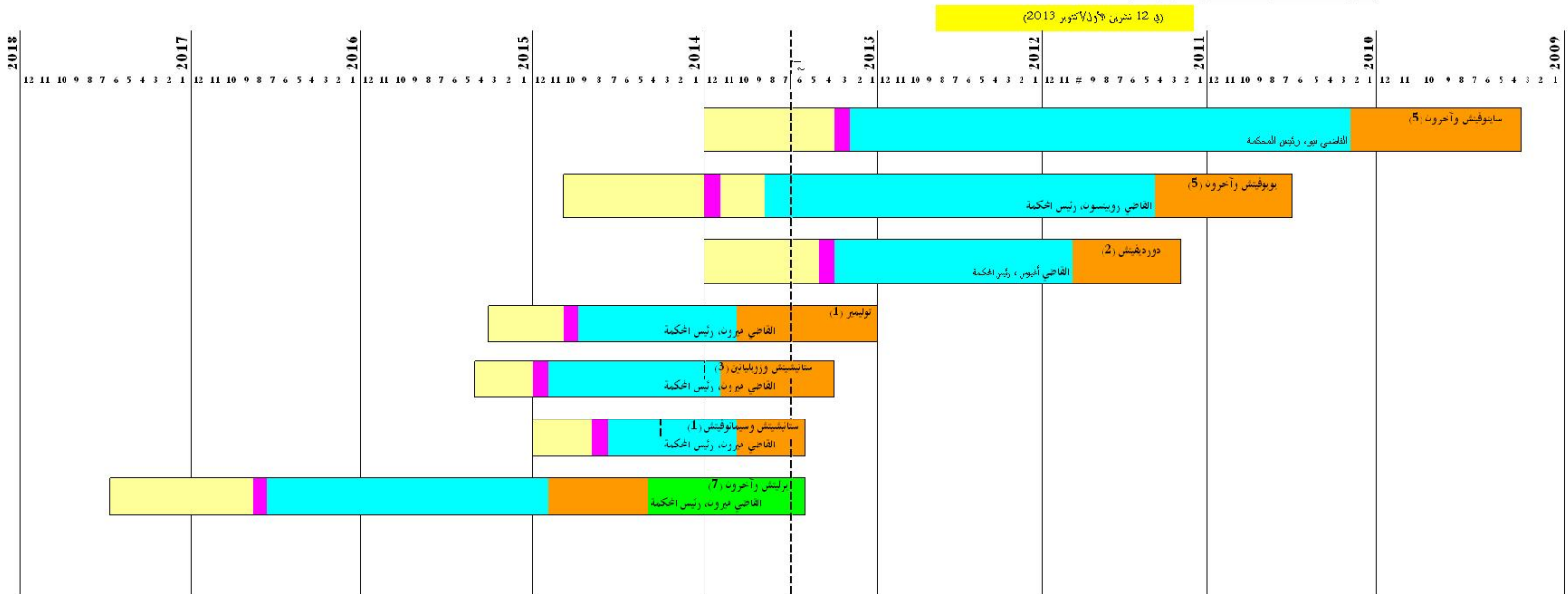


آ = الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

\* عقب تعيين القاضي نيانغ، ليحل محل القاضي هاروف، مازال التاريخ المتوقع لصدورالحكم الابتدائي في قضية شيبشيتش غير مؤكد.

# الضميمة الثانية

جدول الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا



الرموز:

- إحالة
- رسالة تهديدية
- جلسة استماع
- تصاغة الحكم
- توجه غيريومية

التمديد ناتج عن ضرورة ترجمة حكم المحكمة الابتدائية (لفظ للمتهمين الذين يتولون أنفسهم ولا يتعدلون الإكبارية ولأعضاء المحكمة الناظرين بالفرنسية).

1 = الآلية الدولية لتصفيف الأعمال المنقحة للمحكمتين المتنازعتين الدوليتين

ملاحظة: يشير الرقم الموجود بين قوسين إلى عدد مقاضي الاستئناف.